

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة طنجة تطوان الحسيمة
عمالة إقليم وزان
الجماعة الترابية لوزان



النظام الداخلي لمجلس جماعة وزان

2022

الباب الأول: أحكام عامة

الباب الثاني: اجتماعات المجلس

- 1 (جدول الأعمال
- 2 (دورات المجلس
- 3 (الأسئلة الكتابية الموجهة من قبل أعضاء مجلس الجماعة

الباب الثالث: اجتماعات مكتب المجلس

الباب الرابع: تسيير المجلس

- 1 (تنظيم حضور الأعضاء في الجلسات
- 2 (رفع الجلسات
- 3 (النصاب القانوني
- 4 (كتابة الجلسات
- 5 (تنظيم مناقشات المجلس
- 6 (كيفية التصويت على المقررات
- 7 (تعيين ممثلي الجماعة لدى هيئات أخرى وإنهاء مهامهم
- 8 (تنظيم حضور العموم بقاعة الجلسات
- 9 (نقل وتسجيل وتصوير جلسات المجلس

الباب الخامس: لجان المجلس

- 1 / اللجان الدائمة
 - إحداث اللجان الدائمة
 - اجتماعات وتسيير اللجان الدائمة
- 2 / اللجان المؤقتة
 - إحداث اللجان المؤقتة
 - لجنة تقصي الحقائق

الباب السادس: هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع

الباب السابع: الآليات التشاركية للحوار والتشاور

الباب الثامن: كيفية إعداد وتقديم محاضر الجلسات

1. إعداد وتقديم المحاضر
2. نشر ملخص المقررات

الباب التاسع: أحكام ختامية

1. تنظيم استعمال القاعات التابعة للجماعة
2. تعديل النظام الداخلي.

الباب الأول أحكام عامة

المادة 1: طبقا لمقتضيات المادة 32 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات. درس مجلس جماعة **وزان** هذا النظام الداخلي الذي أعده رئيس المجلس وذلك خلال دورته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 17 يناير 2022.

المادة 2: يحدد هذا النظام شروط وكيفيات تسيير أشغال المجلس وأجهزته المساعدة طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل، كما يحدد العلاقة ما بين مختلف أجهزة المجلس.

المادة 3: تطبيقا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 32 من القانون التنظيمي للجماعات، يعتبر هذا النظام ملزما لكافة أعضاء المجلس وأجهزته وهيئاته.

المادة 4 : يسهر رئيس المجلس أو من ينوب عنه على حسن تطبيق مقتضيات هذا النظام وذلك بعد التصويت عليه من طرف المجلس وعدم التعرض عليه من طرف السلطات الإقليمية.

الباب الثاني اجتماعات المجلس

1/ جدول الاعمال

المادة 5: يعد رئيس المجلس جدول الأعمال يتعاون مع أعضاء المكتب، ويقوم بإرساله إلى جميع أعضاء المجلس عشرة أيام على الأقل قبل انعقاد الدورة مصحوبا بالاستدعاءات والمرفقات ذات الصلة على أن يبعث ذلك إلى آخر عنوان مصرح به من طرف الأعضاء، وأن تستعمل كل الوسائل المتاحة في التبليغ.

يعلق جدول أعمال الجلسات وتاريخها بمقر الجماعة. ويمكن لرئيس المجلس إخبار العموم بجدول الأعمال وتواريخ وتوقيت ومكان انعقاد الجلسات العمومية للمجلس، وذلك بواسطة وسائل الإخبار المتاحة.

2/ دورات المجلس

المادة 6: يعقد المجلس اجتماعاته بمقر الجماعة، ويمكن للرئيس عند الاقتضاء وبعد استشارة أعضاء المكتب، عقد اجتماعات المجلس في أي مكان آخر داخل تراب الجماعة.

وإذا لم يستنفذ المجلس دراسة النقط المدرجة بجدول أعمال الجلسة، تستأنف دراسة النقط المتبقية ضمن جدول أعمال الجلسة الموالية. وإذا كان الأمر يتعلق بجلسة أخيرة للمجلس تستأنف الجلسة في اليوم الموالي .

المادة 7: تكون الجلسات العامة للمجلس عمومية. ويجوز للمجلس، وذلك بطلب من الرئيس أو ثلث أعضاء المجلس أن يقرر عقد اجتماع غير مفتوح للعموم بدون مناقشة.

يتم التصويت على المقرر المتعلق بعقد جلسة غير مفتوحة للعموم بالاقتراع العلني وبالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها.

في حالة إقرار جلسة غير مفتوحة للعموم، يمكن للرئيس أن يأمر بإخلاء القاعة من العموم ومن ممثلي وسائل الإعلام وجميع الأشخاص الذين لا علاقة لهم بالنقطة أو النقط موضوع المناقشة، قبل متابعة أشغال الجلسة.

المادة 8: عندما ينتفي السبب الذي تطلب عقد جلسة غير مفتوحة للعموم، يمكن للمجلس وفق نفس الشكليات بالمادة 7 أعلاه استئناف الجلسة في صيغتها العمومية.

المادة 9: إذا تعذر لأي سبب من الأسباب عقد دورة من الدورات العادية داخل الأجل المحدد لها قانوناً، يعقد المجلس دورة استثنائية لدراسة النقط المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة العادية حسب أهميتها وطابعها الاستعجالي، في حين يمكن إدراج باقي النقط في أقرب دورة يعقدها المجلس.

3/ الأسئلة الكتابية الموجهة من قبل أعضاء مجلس الجماعة .

المادة 10: يمكن لأعضاء المجلس بصفة فردية أو عن طريق الفريق توجيه أسئلة كتابية لرئيس المجلس حول كل مسألة تهم مصالح الجماعة التي ينتمون إليها، وتدرج هذه الاسئلة في جدول اعمال الدورة الموالية لتاريخ التوصل بها شرط أن يتم التوصل بها قبل تاريخ الدورة بشهر واحد.

يجب أن يتميز السؤال بوحدة الموضوع وأن لا يتضمن توجيه تهم إلى جهة معينة أو أن يهدف إلى خدمة أغراض تهم أحد أعضاء المجلس أو أقربائه.

تودع الأسئلة المذكورة موقعة من طرف العضو المعني أو الفريق لدى رئاسة المجلس وترتب حسب تاريخ التوصل بها وتسجيلها.

المادة 11: يجيب رئيس المجلس أو أحد نوابه حسب الترتيب في التعيين عن الأسئلة المبرمجة في الجلسة المخصصة لذلك.

تعطى الكلمة خلال الجلسة المخصصة للجواب عن الأسئلة الكتابية لصاحب السؤال لتقديم ملخص عن السؤال في مدة لا تتجاوز 05 دقائق.

يتولى الرئيس أو من ينوب عنه الإجابة عن السؤال الكتابي في مدة لا تتجاوز 05 دقائق.

يمكن لصاحب السؤال التعقيب على الجواب في مدة لا تتجاوز 03 دقائق.

يمكن للرئيس أو أحد أعضاء المكتب الرد على التعقيب في مدة لا تتجاوز 03 دقائق.

المادة 12: يدرج السؤال الكتابي والجواب المقدم من قبل رئيس المجلس أو نائبه في محضر الجلسة، وينشر في الموقع الالكتروني للجماعة إن وجد. كما يعلق ملخص السؤال الكتابي وملخص الجواب بمقر الجماعة لمدة ثمانية أيام بعد انتهاء دورة المجلس.

المادة 13: إذا تغيب العضو الذي تقدم بالسؤال الكتابي بصفة فردية أو عاقه عائق، جاز أن ينوب عنه أحد أعضاء المجلس بعد الاتفاق معه وإشعار الرئيس بذلك.

المادة 14 : لا يجوز أن يعقب السؤال والجواب عنه والتعقيب أية مناقشة عامة أو تعليق.

المادة 15: يمكن لرئيس المجلس الجماعي باتفاق مع أعضاء المكتب ضم مجموعة من الأسئلة الكتابية التي تجمع بينهما وحدة الموضوع وأن يقدم جواباً موحداً عنها.

المادة 16: يجوز لرئيس المجلس رفض الإجابة عن الأسئلة الخارجة عن اختصاصات المجلس وصلاحيات رئيسه، ويبلغ ذلك إلى المعني بالأمر خلال انعقاد الدورة.

الباب الثالث:

اجتماعات مكتب المجلس

المادة 17: يجتمع المكتب مساء كل إثنين، أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك باستدعاء من الرئيس أو من ينوب عنه.

المادة 18: يترأس الرئيس اجتماعات المكتب ويسهر على تطبيق واحترام جدول الأعمال وعند غيابه يقوم بهذه المهمة أحد نوابه وفق مقتضيات القانون التنظيمي.

يمكن للسادة المستشارين أن يدلوا باقتراحاتهم كتابة للمكتب لمناقشتها في اجتماعاته في حدود اختصاصاته.

المادة 19: يحضر كاتب المجلس أو نائبه اجتماعات المكتب ويتولى تحرير محضر اجتماعات المكتب وتوثيق نتائج هذه الاجتماعات في سجل خاص.

المادة 20: يسهر كل عضو في المكتب تبعا لمهمته على تطبيق وتنفيذ القرارات المتخذة ويلتزم بتقديم تقرير عن ذلك إلى المكتب.

المادة 21 : ويمكن كذلك استدعاء لحضور هذه الاجتماعات أي شخص متخصص يمكن الاستفادة من تجربته وخبرته وذلك في إطار استشاري، كما يمكنه استدعاء عن طريق السلطة المحلية رؤساء وموظفي المصالح الخارجية لحضور أشغال المكتب وذلك في إطار استشاري.

المادة 22: تعتبر اجتماعات المكتب قانونية بحضور أكثر من نصف أعضائه وفي حالة عدم توفر هذا النصاب وجب تأجيل الاجتماع إلى موعد لاحق وفي هذه الحالة يعتبر الاجتماع قانونيا بمن حضر.

المادة 23: يعد رئيس المجلس جدول أعمال الدورات بتعاون مع أعضاء المكتب قبل تاريخ افتتاح الدورة ب 22 يوما على الأقل ويبلغه إلى السلطات المحلية وفقا لمقتضيات المادة 38 مع مراعاة المادتين 39 و40.

يجوز للمستشارين بصفة فردية أو جماعية أن يقدموا للرئيس طلبا كتابيا قصد إدراج كل مسألة تدخل في اختصاصات المجلس في جدول أعمال الدورات، ويجب أن يتوصل الرئيس بالطلب 25 يوما على الأقل قبل بداية شهر الدورة العادية للمجلس.

الباب الرابع **تسيير المجلس**

1/ تنظيم حضور الأعضاء في الجلسات

المادة 24 : تطبيقا للمادة 67 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات، يعتبر حضور أعضاء مجلس الجماعة دورات المجلس إجباريا، وفي حالة تعذر الحضور لسبب من الأسباب يتعين على الأعضاء تقديم عذر مكتوب لرئاسة المجلس يبرر غيابهم.

يوقع أعضاء المجلس بعد دخولهم لقاعة الاجتماع وليس لمقر الجماعة، على ورقة الحضور قبل افتتاح أشغال الجلسة، ويمكن للأعضاء الذين التحقوا بقاعة الاجتماع بعد بدايته التوقيع على ورقة الحضور والمشاركة في المداولات.

المادة 25: يخصص بقاعة الاجتماع مكان لجلوس رئيس المجلس ونوابه، ويجلس عامل العمالة أو الإقليم أو من يمثله بجانب رئيس المجلس.

يمكن لمكتب المجلس أن يحدد مكان جلوس الأعضاء بناء على تقسيم داخلي لقاعة الاجتماع إذا كانت القاعة تسمح بهذا التقسيم.

2/ رفع الجلسات

المادة 26 : يتعين على الرئيس أن يرفع الجلسة مؤقتا عندما يطلب ذلك ثلث الأعضاء الحاضرين، وفي هذه الحالة يحدد الرئيس مدة هذا التوقف على ألا تقل عن 15 دقيقة ولا تزيد عن 30 دقيقة.

3/ النصاب القانوني :

المادة 27 : يتداول المجلس في اجتماع عام بكيفية صحيحة طبقا لقواعد النصاب القانوني المقرر في المادة 42 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات. إذا لم يتوفر النصاب القانوني خلال الجلسة الأولى واتضح للرئيس صعوبة توفير النصاب في الجلسة الثانية التي كانت محددة مسبقا يمكن له تغيير تاريخ انعقادها بتعاون مع أعضاء المكتب وإخبار الأعضاء بذلك .

4/ كتابة الجلسات

المادة 28: يساعد كاتب المجلس أو نائبه الرئيس، خاصة، في عملية احتساب النصاب القانوني عند افتتاح الجلسات، وتلاوة جدول الأعمال ، وكذا في تتبع عملية التصويت واحتساب نتيجة التصويت على المقررات المتخذة.

المادة 29 : في حالة غياب كاتب المجلس ونائبه أو عاقبهما عائق أو في حالة رفضهما القيام بمهامهما، يعين الرئيس أحد الأعضاء الحاضرين ليقوم بذلك.

5/ تنظيم مناقشات المجلس

المادة 30 : يقدم الرئيس عند بداية كل دورة عادية تقريرا إخباريا للمجلس حول الأعمال التي قام بها. قبل بداية مناقشة أي نقطة من نقط جدول الأعمال، يدعو الرئيس عند الاقتضاء، رؤساء اللجان إلى تقديم ملخص عن التقارير المعدة بشأن النقط المعروضة على أنظار المجلس. يعطي الرئيس الكلمة بعد ذلك إلى الأعضاء الراغبين في التدخل حسب طلبهم وترتيب تسجيلهم في لائحة التدخلات.

يجوز فتح لائحة إضافية، عند الاقتضاء، لمناقشة نفس النقطة. لا يجوز لأي عضو أن يتناول الكلمة أكثر من مرتين في نفس الموضوع. غير أنه يمكن الاستماع لنواب الرئيس ورؤساء اللجان المعنيين بالمسألة موضوع المناقشة، كلما طلبوا ذلك.

المادة 31 : يعرض الرئيس النقط المدرجة في جدول الأعمال للمناقشة، حسب ترتيبها. ويمكن تغيير هذا الترتيب باقتراح من الرئيس وبعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس الحاضرين على ذلك.

المادة 32 : إذا تبين أن تدخل العضو لا علاقة له بالموضوع الذي تجرى حوله المناقشة، جاز للرئيس وحده تنبيهه إلى ذلك.

إذا عاد المتدخل للخروج عن الموضوع أمكن للرئيس تذكيره ثانية وإذا استمر في ذلك أمكن للرئيس منعه عن الكلام طيلة مدة الجلسة في نفس الموضوع المطروح للمناقشة.

المادة 33 : لكل عضو الحق في التدخل وبالأولوية في نطاق نقطة نظام، على ألا يتجاوز ثلاث دقائق.

المادة 34 : يجب أن تنصب نقطة نظام على سير المناقشة أو جدول الأعمال أو مسألة أولية أو ذات

أسبقية أو التذكير بتطبيق القانون والنظام الداخلي للمجلس.

إذا تبين أن موضوع نقطة نظام لا علاقة له بهذه الأمور، فإن الرئيس يطلب من المتدخل التوقف عن الكلام، فإن لم يمتثل، يأمر الرئيس بإقفال مكبر الصوت. وفي حالة تماديه وجب تطبيق مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 48 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.

المادة 35 : يذكر الرئيس العضو أو الأعضاء الذين يقاطعون أو يهاجمون زملاءهم أثناء

تناولهم الكلمة بوجوب مراعاة الانضباط واحترام القانون.
المادة 36 : إذا كان هناك اخلال بالسير العادي للجلسة من قبل عضو أو بعض الأعضاء جاز للرئيس رفع الجلسة مؤقتا.

يحدد الرئيس مدة رفع الجلسة، ويجب أن تستأنف بعد هذه المدة ولا يمكن أن تؤجل إلى اليوم الموالي .

المادة 37 : إن أعضاء المجلس مسؤولون شخصيا عن ما يصدر عنهم من أعمال أو تصرفات تقع تحت طائلة المتابعة القضائية أثناء جلسات الدورات العادية والاستثنائية واجتماعات اللجان. ويشار في محضر الجلسة إلى هذه الأعمال أو التصرفات.

6/كيفية التصويت على المقررات

المادة 38: يعتبر التصويت العلني قاعدة لاتخاذ جميع مقررات المجلس.
يعبر عن التصويت بالموافقة ب "نعم" وعن التصويت بالرفض ب "لا" وفي حالة الامتناع بلفظ "ممتنع" وذلك بطريقة رفع اليد.

لا يحتسب ضمن المصوتين الأعضاء الممتنعون عن التصويت.
المادة 39: يعاين رئيس المجلس الجماعي نتيجة التصويت بعد قيام الكاتب أو نائبه بعملية احتساب الأصوات المؤيدة والرافضة والممتنعة.

المادة 40 : تتخذ المقررات بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، ما عدا في الحالة التي ينص فيها القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات على أغلبية معينة.

في حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب المنتمي إليه الرئيس، ويعد تعادل الأصوات في حالة امتناع الرئيس عن التصويت، رفضا للنقطة المعروضة على التصويت.

المادة 41: لا يصح التراجع عن التصويت بعد إجرائه بكيفية صحيحة.

المادة 42 : لا يقبل أي طلب للتدخل أو أخذ الكلمة أثناء إجراء عملية التصويت، إلا إذا كانت المسألة تتعلق بنقطة نظام للتنبيه إلى خلل في هذه العملية.

7/ تعيين ممثلي الجماعة لدى هيئات أخرى وإنهاء مهامهم.

المادة 43: يتم تعيين منتدبي الجماعة لدى هيئات أخرى، عن طريق التصويت العلني وتحدد مهامهم في مقرر المجلس الذي تم بموجبه انتدابهم لتمثيل الجماعة.

المادة 44 : يقدم المنتدبون تقارير للمجلس الجماعي حول مهامهم الانتدابية و يتعين عليهم كل سنة، تقديم تقريرين على الأقل، وتعرض على أنظار المجلس على سبيل الإخبار.

8/ تنظيم حضور العموم بقاعة الجلسات

المادة 45: تكون الجلسات العامة للمجلس عمومية، مع مراعاة أحكام المادتين 7 و 8 من هذا النظام الداخلي، يحضر الجمهور أشغال هذه الجلسات في حدود المقاعد المتوفرة بقاعة الاجتماع والمخصصة للعموم.

المادة 46: يخصص بقاعة الاجتماع مكان خاص بالموظفين والضيوف و بممثلي وسائل الإعلام.

يتعين على الجمهور الالتزام بالهدوء و يمنع الكلام أو التدخل فيما يتداوله المجلس.

المادة 47 : لا يمكن لأي أحد من غير أعضاء المجلس وعامل العمالة أو الاقليم أو من ينوب عنه وممثلي مصالح الجماعة ولوج المكان المخصص للمنتخبين دون إذن من رئيس المجلس.

9 / نقل وتسجيل وتصوير جلسات المجلس

المادة 48: يمكن استعمال الوسائل السمعية البصرية لنقل وتسجيل وتصوير المداولات العلنية للمجلس وذلك بطلب إلى رئيس الجلسة وبعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس.
يمكن نقل وتصوير وتسجيل أشغال المجلس بأية وسيلة من الوسائل شريطة احترام النظام، والتقييد بالنصوص القانونية ذات الصلة.

الباب الخامس لجان المجلس

1 / اللجان الدائمة

• إحداث اللجان الدائمة

المادة 49: يحدث المجلس خمسة لجان دائمة وهي:

- لجنة التخطيط والميزانية والشؤون المالية والبرمجة والممتلكات: عدد أعضائها على الأقل 5 أعضاء، وتختص ب:
 - برنامج عمل الجماعة؛
 - برامج تنمية تجهيز الجماعة؛
 - برامج إنعاش الاقتصاد والتشغيل؛
 - الميزانية ؛
 - برامج التمويل والمساهمات المالية؛
 - الحسابات الخصوصية والاعتمادات المرصودة وتحويل الاعتمادات من باب إلى باب؛
 - تدبير الأملاك الجماعية وترتيبها وتأمينها وكيفية استغلالها؛
 - سعر الرسوم والوجيبات المقبوضة لفائدة الجماعة؛
 - اسواق البيع بالجملة؛
 - اسواق بيع السمك؛
 - الاقتراضات والضمانات والهبات والوصايا؛
 - اتفاقيات الشراكة والتعاون لإنجاز برامج تنمية؛
 - توزيع المساعدات والدعم للجمعيات.
- لجنة التنمية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والعلاقة مع المجتمع المدني : عدد أعضائها على الأقل 5 أعضاء، وتختص ب :
 - البرامج الخاصة بالأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية؛
 - المهرجانات الثقافية؛
 - المتاحف والمسارح والمعاهد الفنية والموسيقية؛
 - المكتبات الجماعية العمومية؛
 - العمل الخيري ومأوى العجزة، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛
 - الملاعب الرياضية والقاعة المغطاة؛
 - مراكز التخميم والاصطياف؛
 - المنتزهات الطبيعية داخل تراب الجماعة؛
 - برامج المساعدة والدعم والإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
 - برامج محاربة الأمية وإدماج المرأة والطفل؛

- اتفاقيات الشراكة التي تهم هذه اللجنة؛
- توزيع المساعدات والدعم للجمعيات؛
- المساهمة في تشكيل هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع؛
- التنسيق مع جمعية الاعمال الاجتماعية لمواضعين الجماعة و المجلس لدعم المشاريع.
- **لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة والسير والجولان والحفاظ على التراث:** عدد أعضائها على الأقل 5 أعضاء ، وتختص ب:
 - الأنظمة العامة لضوابط البناء والتعمير وطرق المواصلات؛
 - الأنظمة العامة للسير والجولان والمحافظة على الطرق العمومية؛
 - إنجاز أو المشاركة في إنجاز البرامج المتعلقة بالسكنى؛
 - ضوابط مخططات التهيئة العمرانية وتصاميم التهيئة والتنمية الترابية؛
 - إبداء الرأي حول الوثائق المتعلقة بإعداد التراب والتعمير؛
 - الأنظمة الخاصة بالمحافظ على النظافة والصحة العموميتين والبيئة؛
 - التثمين السياحي للمدن العتيقة والمعالم السياحية والمواقع التاريخية؛
 - العناية بالمآثر التاريخية بالمدينة العتيقة؛
 - برنامج البنيات الأيلة للسقوط.
- **لجنة المرافق العمومية والخدمات:** عدد أعضائها على الأقل 5 أعضاء، وتختص ب :
 - توزيع الماء والكهرباء؛
 - النقل العمومي؛
 - الانارة العمومية؛
 - التطهير السائل؛
 - التدبير المفوض للنظافة؛
 - محطات الوقوف؛
 - المحطة الطرقية؛
 - حفظ الصحة؛
 - نقل المرضى والجرحى؛
 - نقل الاموات والدفن؛
 - صيانة المقابر؛
 - محطات معالجة المياه العادمة؛
 - المجازر والذبح ونقل اللحوم؛
 - أسواق البيع بالجملة؛
 - أسواق بيع السمك؛
 - الأسواق الجماعية؛
 - وغيرها من المرافق والخدمات العمومية.
- **لجنة الحكامة والديمقراطية التشاركية:** عدد أعضائها على الأقل 5 أعضاء، وتختص ب :
 - مواكبة إعداد برنامج عمل الجماعة؛
 - وضع آليات تواصل الجماعة بالمرتفقين والمواطنين؛
 - وضع آليات لتحديث وتجويد الخدمات؛

- دعم القدرات وتطوير الكفاءات للإداريين والمنتخبين؛
- استثمار التعاون الدولي في خدمة الأوراش الجماعية؛
- وضع نظام تتبع المشاريع؛
- المساهمة في إعداد اللقاءات العمومية؛
- تتبع مطالب وشكايات المواطنين وإعداد تقارير بشأنها؛
- المساهمة في تشكيل هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع؛
- تنمية الحركة الجمعوية؛
- المساهمة في وضع ومتابعة الآليات للحوار والتشاور.

المادة 50: تودع طلبات الأعضاء المتعلقة بالترشح لعضوية إحدى اللجان الدائمة لدى رئاسة المجلس. ويقوم الرئيس بعرضها على المجلس الجماعي في حينه للتصويت عليها. في حالة ما إذا كان عدد المترشحين لعضوية اللجان يفوق العدد المنصوص عليه في القانون التنظيمي يتم اللجوء إلى التصويت لانتخاب أعضاء اللجنة بالأغلبية النسبية.

المادة 51: لا يحق لأي عضو الانتماء لأكثر من لجنة دائمة واحدة. كما لا يحق لعضو واحد من أعضاء المجلس أن يتولى رئاسة أكثر من لجنة دائمة واحدة.

المادة 52: ينتخب المجلس من بين أعضاء كل لجنة رئيسا لكل لجنة دائمة ونائبا له. وتنتهي مهام نائب رئيس اللجنة بمجرد انتهاء انتداب رئيس اللجنة.

المادة 53: تخصص بناء على مداولة المجلس الجماعي رئاسة اللجنة الدائمة لجنة المكلفة بالحكمة و الديمقراطية التشاركية لعضوة أو عضو من المعارضة. في حالة عدم وجود عضوة أو عضو من المعارضة، يفتح الترشيح لباقي أعضاء المجلس لشغل هذا المنصب، باستثناء الرئيس ونوابه.

المادة 54 : لا يمكن تغيير تسمية اللجان الدائمة أو تقسيمها إلى عدة لجان. غير أنه يمكن تغيير تسمية هذه اللجان أو تقسيمها إذا وجد مبرر لذلك كدمج لجنتين أو ظهور أمور أو قضايا تتطلب تشكيل لجنة أولجان أخرى مع التقيد بالضوابط المنصوص عليها بالمادة 30 من القانون التنظيمي المذكور أعلاه .

اجتماعات وتسيير اللجان الدائمة

المادة 55 : تجتمع اللجان بمقر الجماعة بطلب من رئيسها، أو من رئيس المجلس أو ثلث أعضاء اللجنة.

يضع رئيس المجلس رهن إشارة اللجان قاعة للاجتماع وفق الجدول الزمني الخاص باستعمال قاعات الجماعة. هذا الجدول يعده رئيس المجلس بتشاور مع أعضاء المكتب ومدير المصالح. يوجه الاستدعاء من قبل رئيس اللجنة المعنية إلى أعضاء اللجنة 48 ساعة على الأقل قبل موعد الاجتماع. ويشار في الاستدعاء إلى النقط المحددة في جدول الأعمال وفي حالة الاستعجال، يمكن تقليص هذا الأجل إلى 24 ساعة.

يعلق موعد ومكان انعقاد اجتماعات اللجان وجدول أعمالها بمقر الجماعة، 24 ساعة على الأقل قبل موعد انعقاد الاجتماع.

لا يمكن لأية لجنة أن تجتمع خلال انعقاد جلسات المجلس.

المادة 56: تعتبر اجتماعات اللجان صحيحة بحضور أكثر من نصف أعضائها، وإذا تعذر توفر هذا النصاب، وجب تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي من أيام العمل، وفي هذه الحالة،

يعتبر الاجتماع صحيحا كيفما كان عدد الأعضاء الحاضرين.
لكل عضو بالمجلس الجماعي الحق في حضور جلسات اللجان وإن لم يكن عضوا بها، وله أن يبدي آراءه بصفة استشارية بعد استئذان رئيس اللجنة ودون أن يكون له الحق في التصويت.
يمكن تأجيل اجتماع اللجنة إذا طلب ذلك أكثر من نصف أعضائها ، ويحدد رئيس اللجنة تاريخ الاجتماع الموالي.

المادة 57 : تمارس اللجان أعمالها في اطار جلسات غير عمومية.
المادة 58: تدرس اللجان وتبدي رأيها في القضايا المعروضة عليها من الأطراف المعنية، في حدود اختصاصاتها وفي نطاق المسائل المدرجة في جدول أعمالها.
يمكن للجنة أن تقدم توصيات و تبدي رأيها في القضايا المعروضة عليها. كما يجوز لها أن تقدم ملتمسات للمجلس الجماعي.

المادة 59: تتخذ اللجان قراراتها وتصادق على التقارير المنبثقة عن أعمالها بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها ويتم التصويت بالاقتراع العلني، وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح جانب رئيس اللجنة.

المادة 60 : يحرر محضر جلسات اللجان في نهاية كل اجتماع من قبل رئيس اللجنة أو نائبه ويوقع الرئيس أو نائبه على المحضر بعد قراءته علنيا على أعضائها، ويوضع المحضر المذكور رهن إشارتهم.

المادة 61: تودع تقارير اللجان لدى رئاسة المجلس قبل 15 يوما من تاريخ انعقاد كل دورة.
يسهر رئيس المجلس الجماعي على إرفاق تقارير اللجان بجدول الأعمال الموجه لجدول الأعمال الموجه للأعضاء لحضور الدورة.

المادة 62: يعمل رئيس المجلس الجماعي على تمكين اللجان الدائمة من جميع الوسائل المادية الممكنة حتى تقوم بالدور المنوط بها أحسن قيام، وذلك على قدم المساواة بين جميع اللجان.

2/ اللجان المؤقتة

. إحداث اللجان المؤقتة

المادة 63: يمكن للمجلس الجماعي أن يحدث لجانا مؤقتة لمدة محددة وغرض معين، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، باقتراح من رئيس المجلس، أو بطلب موقع من طرف ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم على الأقل.

يحدد المجلس عدد أعضاء هذه اللجان ويعينهم .

لمادة 64 : تحدد المهام الموكولة للجان المؤقتة بدقة، ولا يجوز أن يعهد لهذه اللجان بأي اختصاص مخول للجان الدائمة.

تجتمع اللجان المؤقتة وفق الكيفيات المتعلقة باللجان الدائمة.

المادة 65 : تنتهي صلاحية اللجان المؤقتة بمجرد استيفاء دراسة المسائل التي أحدثت من أجلها وإيداع تقاريرها.

. لجنة تقصي الحقائق

المادة 66: يمكن للمجلس تشكيل لجان تقصي بطلب من نصف الأعضاء المزاولين مهامهم على الأقل.

المادة 67: لجنة التقصي مؤقتة بطبيعتها، وتنتهي أعمالها بإيداع تقريرها لدى المجلس الذي تعده في ظرف شهر على الأكثر من تاريخ تشكيلها.

المادة 68: تتكون اللجنة من 7 أعضاء 6 منهم من تمثيلات الهيئات السياسية بالمجلس والعضو السابع ينتخب منسقا لأعمالها من طرف المجلس.
تختار اللجنة من بين أعضائها مقررا بالتوافق أو التصويت.
المادة 69: يزود رئيس المجلس اللجنة بالمعلومات والوثائق الضرورية لإنجاز مهمتها.

الباب السادس **هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع**

المادة 70 : يحدث المجلس الجماعي بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني مباشرة بعد استكمال هياكله هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتنفيذ مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، وذلك عبر نشر نداء لإبداء الرغبة والاهتمام يعلق في سبورة الإعلانات وينشر على نطاق واسع عبر مختلف وسائل النشر الورقية والرقمية لمدة لا تقل عن 10 أيام.

المادة 71 : تتكون هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع من شخصيات تنتمي إلى جمعيات محلية وفعاليات من المجتمع المدني يتم اقتراحهم من طرف الجمعيات ويخضعون لعملية انتقاء من طرف لجنة منتدبة لهذا الغرض من طرف مكتب المجلس ، بعد ذلك تتم هيكلة الهيئة فيما بين أعضائها إما عن طريق التوافق أو الانتخاب، ثم يعينهم الرئيس .

المادة 72: يحدد عدد أعضاء الهيئة باعتبار أهمية النسيج الجماعي والفاعلين المحليين وبالتشاور معهم.

المادة 73: يأخذ بعين الاعتبار في تشكيل الهيئة المعايير التالية:
- مقاربة النوع الاجتماعي حيث يتم تخصيص نسبة 20 بالمائة على الأقل للنساء من مجموع أعضاء

الهيئة لضمان المساواة.
- تحديد نسبة لكل فئة من الفئات المستهدفة (أشخاص ذوو احتياجات خاصة، أطفال، مسنون ...).

- المكانة والسمعة داخل المجتمع المحلي ؛
- التجربة في ميدان التنمية البشرية؛
- الخبرة في مجال النوع الاجتماعي؛
- التنوع المهني؛
- الارتباط بالجماعة؛

المادة 74 : تجتمع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص بمقر الجماعة بدعوة كتابية من رئيسها أو بطلب كتابي من ثلثي أعضائها، وبناء على النظام الداخلي للهيئة.

المادة 75: يتولى رئيس الهيئة أو من ينوب عنه تحديد تواريخ اجتماعات الهيئة وجدول أعمالها باتفاق مع أعضائها.

المادة 76: يوجه الاستدعاء إلى كل أعضاء الهيئة ثلاثة أيام على الأقل قبل موعد الاجتماع، ويشار في الاستدعاء إلى جدول الأعمال.

المادة 77 : تعتبر اجتماعات الهيئة صحيحة بحضور نصف أعضائها إذا تعذر توفر هذا النصاب، وجب تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي. وفي هذه الحالة، يعتبر الاجتماع صحيحا

كيفما كان عدد الحاضرين.

المادة 78 : تجتمع الهيئة في جلسات غير عمومية.

المادة 79 : يجوز لرئيس الهيئة أن يأذن لبعض الأشخاص ذوي الاختصاص لحضور أشغالها إذا كان من شأن ذلك أن يفيد الهيئة في اتخاذ القرار المناسب بخصوص الموضوع المعروض عليها.

المادة 80: يمكن للهيئة تكوين مجموعات عمل تهتم بقضايا معينة في مجال اختصاصاتها.

المادة 81: تتخذ الهيئة قراراتها وتصادق على التقارير المنبثقة عنها بأغلبية الأصوات المعبر عنها. ويتم التصويت بالاقتراع العلني .

وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب المنتمي إليه رئيس الهيئة ، وتدون نتائج التصويت في محضر الاجتماع.

المادة 82: يعين الرئيس مقررًا للهيئة ونائبًا له، يتولى تحرير محاضر اجتماعات الهيئة.

المادة 83 : يوفر رئيس المجلس الجماعي للهيئة وسائل العمل الضرورية من قاعة للاجتماعات ومكاتب ولوازمها وأطر وكتابة خاصة في حدود الامكانيات الموجودة.

المادة 84 : يحرر محضرا لجلسات الهيئة عقب كل اجتماع، ويوقعه رئيس الهيئة بعد قراءته علنيا على أعضاء الهيئة ويوضع المحضر المذكور رهن إشارتهم.

المادة 85 : إن نشاط الهيئة عمل تحضيرى داخلي لا يجوز نشره ولا إبلاغه إلى العموم.

المادة 86 : تدرس الهيئة القضايا المعروضة عليها في حدود اختصاصاتها وفي نطاق المسائل المدرجة في جدول أعمالها. يمكن للهيئة أن تقدم لمجلس الجماعة توصيات وملتمسات.

المادة 87 : تبدي الهيئة رأيها، بطلب من المجلس أو رئيسه في القضايا و المشاريع المتعلقة بالمساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي، وتقوم بتجميع المعطيات التي لها صلة بهذه الميادين من أجل دراستها وإعداد توصيات بشأن إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برامج الجماعة.

المادة 88 : تودع التقارير والتوصيات والملتمسات من طرف رئيس الهيئة أو نائبه لدى رئيس المجلس الذي يسهر على تبليغها إلى أعضاء المجلس الجماعي، أو التداول في شأنها خلال دورات المجلس إن اقتضى الحال. **المادة 89 :** يقوم رئيس المجلس الجماعي بصفة دورية بإخبار أعضاء الهيئة بمآل توصياتها وملتمساتها واقتراحاتها

الباب السابع

الآليات التشاركية للحوار والتشاور

المادة 90: تطبيقا لأحكام المادة 119 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات، يحدث مجلس الجماعة آليات تشاركية للحوار والتشاور لتمكين المواطنين والمواطنات والجمعيات من المساهمة في إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه، وذلك عبر فتح المشاورات العمومية عن طريق تنظيم لقاءات واجتماعات تشاورية.

فتح إمكانيات تقديم مقترحات كتابية عبر وضعها مباشرة لدى كتابة الضبط أو عبر المراسلات، خلق بوابة الكترونية أو صفحة تفاعلية على الانترنت من أجل تقديم مقترحات بخصوص برنامج عمل الجماعة.

المادة 91: يمكن لرئيس المجلس الجماعي بالتعاون مع أعضاء المكتب، عقد لقاءات عمومية منتظمة وكلما دعت الضرورة مع المواطنين والمواطنات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وجمعيات المجتمع المدني لدراسة مواضيع عامة تدخل في اختصاصات الجماعة والاطلاع

على آرائهم بشأنها وكذا لإخبار المواطنين والمعنيين بالبرامج التنموية المنجزة أو الموجودة في طور الانجاز.

ينظم هذا اللقاء بمبادرة من الرئيس أو من الفاعلين المعنيين أو من طرف هيئة تمثل المواطنين والمواطنين.

يمكن لرئيس المجلس الجماعي أن يستدعي رؤساء اللجان المعنية أو نوابهم لحضور هذه الجلسات.

المادة 92: يحدد رئيس المجلس مكان وتاريخ وساعة انعقاد هذه اللقاءات، ويوجه الدعوة إلى الأطراف المعنية وتعليق موعد هذا اللقاء بمقر الجماعة 5 أيام على الأقل قبل انعقاده. يخبر الرئيس عامل العمالة أو الإقليم بمكان انعقاد هذا اللقاء وموضوعه.

المادة 93 : يجب على أعضاء المجلس حضور هذه اللقاءات ، ويعين رئيس المجلس أحد الأعضاء أو أحد موظفي الجماعة لإعداد تقرير حول أشغال هذا اللقاء والتوصيات الصادرة عنه.

المادة 94: يمكن لرئيس المجلس عرض تقارير اللقاءات والجلسات المشار إليها في المواد أعلاه، على مكتب المجلس قصد إدراجها في جدول أعمال الدورة الموالية للمجلس الجماعي للتداول بشأنها.

المادة 95 : لا يمكن أن تكتسي اللقاءات والجلسات المشار إليها في المواد أعلاه طابعا سياسيا أو انتخابيا، أو تكون بطلب من حزب أو جمعية تابعة لحزب أو نقابة. ويتحمل أعضاء المجلس الجماعي المسؤولية حول أفعالهم المرتكبة أثناء الاجتماعات المذكورة. كما أن هذه اللقاءات مجرد أعمال تحضيرية لا يمكن الطعن في محاضرها.

الباب الثامن

كيفية إعداد وتقديم محاضر الجلسات

1/ كيفية إعداد وتقديم المحضر

المادة 96: يقوم كاتب المجلس أو نائبه، بإعداد محضر لكل جلسة يتضمن بأمانة ودقة مجموع أشغال المجلس من عرض ومناقشة والمقرر الذي اتخذته المجلس. ويساعدهما في ذلك أحد موظفي الجماعة عند الاقتضاء.

المادة 97: يمكن لأعضاء المجلس أن يطلعوا على محضر المداولات فور إعدادها، ويمكنهم عند الاقتضاء، توجيه طلب مكتوب لرئيس المجلس قصد إجراء تعديلات أو تصحيح ما ورد فيه من حذف أو زيادة أو أخطاء. وفي حالة الخلاف يمكن الرجوع إلى التسجيلات الصوتية.

يستعين رئيس المجلس بجميع الوسائل للتأكد من صحة التعديلات المقترحة، ويكون رفضها معللا ويبلغ إلى المعنيين بالأمر.

المادة 98 : يسلم رئيس المجلس نسخة من المحاضر لكل عضو بالمجلس بناء على طلب منه داخل أجل 15 يوما الموالية لاختتام الدورة وذلك بصفة مباشرة.

2/ نشر ملخص المقررات

المادة 99 : يعلق ملخص المقررات في ظرف ثمانية أيام بمقر الجماعة، ويمكن بالإضافة إلى ذلك نشر هذه المقررات بجميع الوسائل الممكنة بما في ذلك الطريقة الالكترونية بقصد اطلاع العموم عليها.

الباب التاسع أحكام ختامية

1/ تنظيم استعمال القاعات التابعة للجماعة

- المادة 100: يضع رئيس المجلس قائمة تتضمن القاعة أو القاعات والتجهيزات التي تتوفر عليها الجماعة والتي يمكن وضعها رهن إشارة لجان المجلس وهيئاته.
- المادة 101: يضع رئيس المجلس جدولاً زمنياً يعلق بمقر الجماعة، يبين فيه تاريخ شغل القاعة أو القاعات والهيئة أو الهيئات التي ستشغلها والمدة الزمنية المخصصة لها.

2/ تعديل النظام الداخلي

- المادة 102: يمكن تعديل مقتضيات هذا النظام بناء على طلب من الرئيس أو بطلب موقع من ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم بالمجلس.
- المادة 103: في حالة ظهور في الممارسة أن بعض مقتضياته مخالفة للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، يقوم رئيس المجلس بإعداد مشروع تعديل هذا النظام ويعرضه على المجلس في أقرب دورة له من أجل التداول بشأنه والمصادقة عليه حتى يكون مطابقاً للقوانين الجاري بها العمل.
- المادة 104: يعرض مشروع التعديل على المجلس لدراسته والتصويت عليه طبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.

الرئيس

الكاتب

محمد الهلاوي

محمد نور